الثورة الجزائرية ومشروع الدولة والمجتمع النهضوي، مشروع طرابلس نموذجا

مداخلة في الملتقى الوطني لمخبر الحضارات جامعة الجزائر

إعداد الدكتور : مقلاتي عبد الله . قسم التاريخ . جامعة المسيلة
هاتف: 0771408623

مقدمة:

عرف مفهوم الدولة الجزائرية تطورا ملحوظا في ادبيات جبهة التحرير الوطني التي قادت معركة التحرير الوطني، وقد حفلت مواثيقها ونصوصها الأساسية مضامين ثرية واضحة أحيانا وغامضة أحيانا أخرى الى أن صيغت نهائيا في ميثاق طرابلس وجسدت في الجزائر المستقلة، ولهذا يكتسي هذا الميثاق مرجعية أساسية وأهمية بالغة في التعرف على التصور السياسي والإيديولوجي لأسس ومبادئ الدولة الجزائرية، وفي هذه المداخلة التي تندرج في المحور الرابع من الملتقى نطرح جملة من الأسئلة تدور حول إشكالية رئيسية نصوغها في السؤال الأتي: ما هي أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في مواثيق الثورة الجزائرية؟، وكيف نظر ميثاق طرابلس لمفهوم الدولة المستقلة سياسيا واجتماعيا وثقافيا ؟

ونحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال العناصر الآتية:

. تصور جبهة التحرير الوطني لأسس ومبادئ الدولة الجزائرية

. تنازع الطروحات الإيديولوجية لمفهوم الدولة عشية مفاوضات افيان

. ميثاق طرابلس وتكريس مبادئ الدولة الجزائرية المستقلة

1 . تصور جبهة التحرير الوطني لأسس ومبادئ الدولة الجزائرية

طوال مرحلة النضال الوطني ظل مشروع الدولة في صلب اهتمامات الحركة الاستقلالية وحتى الحركة الإصلاحية، فقد كانت أهداف نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب هي النضال من أجل الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية، ووزع الحزب عشية الحرب العالمة الثانية كراسة بعنوان "تحي الجزائر" اشتملت على قسمين خصص الأول منه للتعريف بمقومات الأمة الجزائرية والثاني لسبل إعداد الشعب لمعركة التحرر.

لقد اجتهدت أطياف الحركة الوطنية في تصور الدولة وفق إيديولوجيتها ومبادئها، فجمعية العلماء المسلمين أكدت على عراقة الأمة الجزائرية وتميزها بهويتها القائمة على الإسلام والعروبة والوطن ونظر التيار الاستقلالي لمفهوم الدولة وكان مضطرا أحيانا إلى عدم التفصيل في مبادئ الدولة وأسسها تجنبا للاختلاف، وقد ناقش مؤتمر الحزب في أفريل 1953 مسألة الدولة وإيديولوجيتها، وخلص المؤتمر للتأكيد في لائحته على ما يلي: "يوافق في الميدان العقائدي على المبادئ الخمسة الآتية فيما يتعلق بأسس الدولة الجزائرية المستقلة المقبلة".

_ الديمقراطية . من الشعب وإلى الشعب . كمصدر للسيادة.

_ الجمهورية كشكل للحكم .

_ الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

_ احترام العقائد الدينية وفقا لروح الإسلام وتقاليده.

_ ثقافة وطنية متصلة بالثقافة العربية الإسلامية([1]).

إن لحظة إنشاء جبهة التحرير الوطني وإعلان الثورة جاء في ظروف خاصة، حيث كان الاهتمام منصبا على إنجاح مشروع الثورة دون التمعن كثيرا في المبادئ التنظيمية والإيديولوجية للثورة، ويمكننا القول أن تصور الدولة لم ينظر فيه جديا إلا في نهاية سنة 1959 عندما بدأت تباشير النصر تلوح في الأفق (إعلان تقرير المصير)، لكن ذلك لا يعني أنه لم يتم التطرق لأسس ومبادئ مشروع الدولة والمجتمع قبل ذلك، إذ تحفل أدبيات ومواثيق الثورة بالحديث عن ذلك، فبخصوص هوية الدولة أكد بيان أول نوفمبر 1954 أن الهدف الرئيسي للثورة هو إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار

---

[1] انظر شريط الامين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919. 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص62

المبادئ الإسلامية([2]). وكانت تتصور أن الدولة بأسسها ومبادئها ستسهم في تأطير المجتمع باعتباره تابعا لها ينصاع لإيديولوجيتها.

ومع توسع نشاط الثورة التحريرية داخل الجزائر بدأت جبهة التحرير الوطني تستقطب جماهير وقيادات من الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي الحاج، ومن الراديكاليين والليبراليين الذين ضموا قواهم إلى الثوريين، ومن الشيوعيين الذين انضموا إلى الجبهة كأفراد. وكان لهذا الانضمام الواسع للجبهة بالكوادر تأثير واضح على خبرات ومهارات تنظيمية جديدة وقد ساعدها على تعميق قوتها وفرضها دوليا. وعلى الرغم من ذلك لم يحصل الاندماج بمفهومه السياسي والتنظيمي بشكل حقيقي. فقد ظلت العلاقات بين القيادات المفجرة للثورة والقيادات الجديدة داخل إطار جبهة التحرير الوطني معقدة وحذرة، وسطحت خلافات واسعة حول إيديولوجية الجبهة ومشروع الدولة المستقبلي.

وقد ركز برنامج الصومام في تصوره للاستقلال على فكرتين أساسيتين: استقلال الأمة ووحدة الشعب دون تمييز ديني أو لغوي أو اثني...الخ، وجاء التشديد على أن الثورة الجزائرية تناضل من أجل بعث دولة جزائرية على شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، والتأكيد أن هذه الدولة لن تكون إعادة لنظام ملكي أو ديني، وأكد بخصوص هوية الدولة تراجعا عما جاء في بيان أول نوفمبر خاصة ما تعلق بالبعد الإسلامي " إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية التي لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية"، وأشاد بدور الفلاحين وحرية المرأة([3]). وعلى الرغم من الإشارات الواضحة لأسس الدولة المستقبلية إلا أن مشروع هذه الدولة ظل غامضا وسطحيا.

لقد أرسى مؤتمر الصومام تنظيما محكما للثورة، وتوحيدا في القيادة أثار بعض الجدل (أولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي)، كما أرسى مؤسسات الدولة بأجهزتها التنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ) والتشريعية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية). وتحدث مطولا عن حزب جبهة التحرير الممثل الوحيد لكفاح الشعب الجزائري، وعن ضرورات تقويته وتنظيمه ليقود مختلف الفئات الحية للشعب نحو تحقيق أهدافه([4]).

---

[2] انظر بيان فاتح نوفمبر 1954، وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر): النصوص الأساسية لجبهة التحريرالوطني 1954.1962 طبع وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر،1979، ص . ص7. 10

[3] انظر ميثاق مؤتمر الصومام ، وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر): المصدر نفسه ، ص . ص 13. 53

[4] وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر): المصدر نفسه ، ص . ص 33. 46

إن التحالف بين العسكريين والسياسيين لم يطل أمده، إذ تغيرت موازين القوى إثر خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من أرض الوطن، حيث استطاع العسكريون الهيمنة على دواليب السلطة داخل جبهة وجيش التحرير الوطني، وبذلك همش السياسيون على الرغم من حكمتهم وبعد نظرهم.

وخلال مرحلة هيمنة الباءات الثلاث على السلطة ظهر نقاش حاد حول طبيعة ومبادئ الثورة الجزائرية، واعتبرت أنها ليست ثورة تحريرية فحسب بل هي كذلك ثورة ديمقراطية اجتماعية، وبدأ تحديد معاني هذه الثورة الاجتماعية المتمثلة أساسا في محاربة الإقطاعية والامبريالية، والحديث عن الثورة الزراعية، وعن شكل ونظام الحكم المستقبلي، حيث جاء التأكيد على الطابع الديمقراطي للحكم والتحرير الشمولي من جميع مظاهر الهيمنة الامبريالية، وعلى أن الجبهة كحزب تمثل الأمة الجزائرية ومؤسسات الدولة وغيرها من الأفكار التي كانت تعبر عنها صحافة الجبهة([5]).

2 . تنازع الطروحات الإيديولوجية لمفهوم الدولة عشية مفاوضات افيان

لقد وحدت حرب التحرير العسكريين والمثقفين من أجل الظفر بالاستقلال الوطني والتمدن للجزائر، لكن الصراع على السلطة الذي بدأ العسكريون وإلى درجة أقل المثقفون يستعدون لخوضه مع بروز ملامح استقلال الجزائر، جعل العسكريون يختلفون مع السياسيين والمثقفين حول السلطة ومشروع الدولة، وهذا ما يؤكده الباحث الأمريكي وليم كواندت بقوله:" فبينما كان يشعر الثوريون شعوراً قوياً بأن عليهم وحدهم أن يقودوا الثورة كان يحتاج العسكريون بشكل عام إلى طموح قوي إلى السلطة، بل على العكس فإن شعورهم حول من يصلح للحكم قد انتقل إلى الجيش أو إلى ولايتهم ويبدو أن الولاء الدستوري أو الإقليمي قد احتل مكان الطموح الشخصي والإحساس الفردي بمزية المسؤولية لدى الثوريين"([6]).

---

[5] CHIKH. Slimane ; L´Algérie en armes ou le temps des certitudes , OPU,ALGER, 1981 .p-p345-346

[6] وليم كواندت : الثورة والقيادة السياسية – الجزائر 1954 –1968، إصدار مركز الدراسات والابحاث العسكرية، دمشق، 1981 ، ص146

:

وتعمق الانقسام بين قيادات الثورة المختلفة مشاربهم الطبقية السياسية، فالعسكريون في جيش التحرير الوطني يريدون أن يوظفوا نفوذهم على الصعيد العسكري والسياسي والإداري لبسط هيمنتهم على الولايات الجزائرية، التي تحولت إلى إقطاعات عسكرية يمارسون حكمهم "الاستبدادي"، وحيث انتهى بعض القادة منهم إلى اكتساب مواقف زعماء إقطاعيين أو زعماء عصابات على حد قول بن بلا، ولإضعاف جبهة التحرير الوطني وتعزيز التجهيز العسكري على حساب تسييس الجماهير والمقاتلين.

والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تشكلت عقب حل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في 19 أيلول 1958، بدل من أن تعمل كوحدة سياسية لقيادة حرب الاستقلال والمفاوضات مع فرنسا، ظهرت في ثلاث كتل متمايزة، الأولى وتتكون من العسكريين "الثلاثي" كريم وبوصوف وبن ڤوبال الذين تسلموا معاً وزارات الحرب والاتصال والمواصلات والداخلية، وتولى فرحات عباس الليبرالي ورئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري رئاسة الحكومة المؤقتة. أما اللجنة الثالثة فقد تألفت من الراديكاليين بن خده ومحمد يزيد والأمين دباغين ومهري، وكانت مسؤولية عن وزارات الشؤون الاجتماعية والإعلام والشؤون الخارجية وشؤون شمال إفريقيا. وهكذا فإن الحكومة المؤقتة احتوت ثلاثة أنشطة ذات فعاليات مختلفة: الأول نشاط العسكريين تحت إشراف الثوريين، الثاني نشاط الليبراليين بقيادة عباس الذين يتميزون بالمرونة السياسية. والثالث نشاط الراديكاليين الذين كانوا رجال تنظيم ومحرضين جيدين في الحركة الوطنية.

ولهذا، ليس غريباً أن تبرز انقسامات داخل الحكومة المؤقتة بسبب تعدد مصادر اتخاذ القرارات. ووجود إجماع هزيل سائد بين لجانها المتخصصة. وهذا ما دعا أحد أعضاء الحكومة المؤقتة بن خده إلى القول أن لها إستراتيجية عسكرية، سياسية، أو دبلوماسية، وقد علل كثير من المحللين عدم تحديد أيديولوجية لجبهة التحرير الوطني أثناء الحرب إلى طبيعة الانقسامات في القيادة السياسية. ولكن خطر هذا النوع من القرار حول مشكلة السلطة في أنه يدعو إلى اتخاذ القرارات بإعطاء أولوية كبيرة للإجماع غير الموجود تقريباً. وبما أن الموافقة على الأسس شبه مستحيلة. وهنالك ميل لتجنب مناقشة هذه المواضيع. ويعطي النقد اللاذع للحكومة المؤقتة الذي قدمه بن خده أحد أعضائها الصورة التالية للأعمال الداخلية لأول حكومة مؤقتة. لقد نشأت في المنفى بيروقراطية سياسية وعسكرية تميزت بغياب الحياة الداخلية، فقد جرى تجاهل الديمقراطية الداخلية والنقد الذاتي والعوامل الهامة في اختيار القادة فاتحين المجال للوصولية والمجاملات.([7]).

وفي عام 1960 طرح النقاش رسميا بخصوص إيديولوجية الدولة وأسس تنظيم الحزب، وقدمت لمؤتمر طرابلس مسودة مشروع خاصة بمشروع برنامج العمل وأخرى بالنظام

---

[7] انظر وليم ب كواندت: المرجع السابق ص 146

الداخلي لمؤسسات الثورة، وقد رسخت في المسودة الأولى أفكار الشيوعيين (عمر أوصديق وفانون ومحمد الصديق بن يحي وشنتوف)، وهي تؤكد أساسا على المسائل الآتية: "تحرير الأرض الوطنية....والثورة الاجتماعية والاقتصادية يشكلان كلا واحدا... ولا يشكلان مرحلتين متمايزتين". وجاء ضمن المشروع التأكيد كذلك على دور الفلاحين البسطاء باعتبارهم القوة القائدة للثورة، وعلى دور العمال الذين يشكلون في المدن قوة محركة، وكانت هذه الأفكار تمهد لتبني فكرة الاشتراكية، أما مشروع النظام الداخلي فقد اقترحه ابن خدة ولم تتم الموافقة عليه، وهو يدعوا لإنشاء قيادة لجبهة التحرير الوطني متمايزة عن الحكومة وتكون هي المرجعية الأولى للثورة ([8]).

وقد نشرت هذه الأفكار بين المنظمات الجماهيرية وأوساط الشعب وناقشها المثقفون، كما تبنى جيش الحدود في سياق استعراضه لقوته خيار الاشتراكية التي تخدم الفلاحين، حيث بدا إعجاب قادة جيش الحدود بمسامرات وأفكار فانون التي صاغها في كتابه معذبو الأرض، وكان مشروع قرية "المجاهد" مثلا نموذجا لما يتصوره جيش الحدود لمستقبل الجزائر المستقلة([9]).

3 . ميثاق طرابلس وتكريس مبادئ الدولة الجزائرية المستقلة

منذ عام 1960 بدأت جبهة التحرير الوطني تدريجيا توضح تصوراتها لمشروع الدولة المستقلة، وموقفها من المشكلات التي تهم مصير الجزائر المستقلة، وخاصة الاقتصادية والفنية منها، وتحدثت "المجاهد" مثلا في إحدى مقالاتها نهاية عام 1961 عن الخيار الاقتصادي للجزائر المستقلة، أكدت فيه عن تعبئة الجماهير للمشاركة في تنمية البلاد، وتوجيه الاقتصاد من الأعلى، وركزت على دور الدولة الأساسي في توجيه قطاعي الزراعة والصناعة، وعلى الإصلاح الزراعي القائم على محاربة الرأسمالية والتحضير للتنظيم الجماعي للاستثمار([10]). وكل هذه الأفكار توحي بتبني الجزائر المستقلة للخيار الاشتراكي، وقد جرى ذلك من دون التشهير بمبادئ وأسس خيارات الدولة التي كانت تعبر عن القطيعة مع الخيار الاستعماري والامبريالية.

---

[8] انظر عن المشروعين حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983. ص . ص 208 . 209

[9] انظر المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني ، العدد 120(10 افريل 1961) ص 4

[10] المجاهد عدد، 88(21 ديسمبر 1961)

وجاء برنامج طرابلس عقب وقف إطلاق النار ليرسم معالم وأسس الدولة المستقلة، وذلك في ظل تفاقم الانقسامات داخل جبهة التحرير الوطني، ومن المعروف أن برنامج طرابلس قد صاغه في ذلك الوقت محمد حربي وهو ماركسي، ومصطفى الأشرف وهو مثقف يساري، ومحمد يزيد. ويعكس هذا البرنامج ثلاثة مفاهيم كانت سائدة في معرض تحليلها للطبيعة الاجتماعية للثورة الجزائرية. وهي مفاهيم مختلطة ومختلفة، تعبر عن الحساسيات الأيديولوجية المتباينة في قيادة الثورة، وأرائهم في قراءة الواقع الجزائري، وآفاقه المستقبلية([11]).

ويمكن إدراج هذه التفسيرات المتباينة على النحو التالي: أولاً: تحليل كل من مصطفى الأشراف، ورضا مالك ومحمد يزيد، الذي يؤكد بأن طبيعة المجتمع الجزائري هو مستعمر نصف إقطاعي، ولذا فإن مرحلة الانتقال إلى الاستقلال والعصر الحديث، تتطلب بناء دولة حديثة، والقيام بإصلاح زراعي وتصنيع، وتحرير المرأة، والقضاء على الآثار الإقطاعية. وليس من شك أن هذا الطرح ينطلق من المرجعية الأيديولوجية الماركسية التي تحدد طبيعة الثورة بأنها ديمقراطية برجوازية. وبسبب عجز البرجوازية في البلدان المستعمرة عن القيام بها، وضعف الطبقة العاملة، فقد أحل مالك والأشراف محل الثورة الديمقراطية البرجوازية مصطلح الثورة الديمقراطية الشعبية. التي لا يقع على يد طبقة واحدة "بل على دولة تبقي البرجوازية تحت وصايتها، وتجسد قاعدتها الاجتماعية لدى الفلاحين والعمال بوجه عام، والشبيبة والمثقفين الثوريين". ثانياً تحليل بن بلا المتأثر إلى حد كبير بأفكار فرانز فانون التي طرحها في كتابه "معذبو الأرض" والذي يرى أن الثورة الجزائرية لا يمكن أن تستقيم إلا إذا انساقت في سياق الثورة الاشتراكية حيث تكون القوة القيادية فيها للفلاحين. ويعطي تحليل بن بلا دوراً استراتيجياً للإسلام. باعتباره "يشكل متراساً للفقراء ضد الأغنياء ويعطي طابعاً مميزاً للأصالة الجزائرية". وينادي بن بلا بأممية بلدان العالم الثالث ضد البلدان المصنعة حيث "تبرجزت الطبقة العاملة "في الغرب. ثالثاً: تحليل محمد حربي الذي يجد ضالته في المرجعية الماركسية حيث يرى أن الجزائر ليس بلداً إقطاعيا. لأن نمط الملكية ودور الدولة، والعلاقة بين المدن والأرياف، تختلف كلياً عن نمط الإقطاع الذي كان سائداً في العصر الوسيط في الغرب وأكد محمد حربي بأن البرجوازية الجزائرية عاجزة عن إنجاز مهام الثورة الوطنية، وركز على الترابط العضوي بين مهام الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب "النضال على جبهتين ضد الإمبريالية وضد البرجوازية المحلية، أما البرجوازية الصغيرة الاقتصادية فيجب تحييدها... وقد اعتبر أن محرك الثورة لا يمكن أن يكون غير الطبقة العاملة مهما تكن ضعيفة... أضف إلى ذلك

---

[11] انظر برنامج طرابلس : وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر): النصوص الأساسية لجبهة التحريرالوطني 1962.1954 ، مصدر سابق، ص ص 57. 103

أن للثورة الاشتراكية طابعاً أميا لذا فإن تحالفاً استراتجياً مع الاتحاد السوفياتي والصين أمر لا غنى عنه".

وقد تم إدخال الإحالة إلى الإسلام طبقاً لمطلب بن بلا الذي كان يطالب بإعادة النظر في مسألة علمانية الدولة وعلمانية جبهة التحرير الوطني، وعارض مناقضه الرئيس مصطفى الأشرف هذا التوجه، بحجتين أولاً: إن الإسلام يحمل في ذاته ثقل القيم الخاصة بحضارة ريفية قديمة ويمكن أن يلعب دمجه في الأيديولوجية السياسية دور الكابح لتحديث البلد وثانياً: سوف تستند القوى المحافظة إلى الدين لتأييد عادات رجعية بما يخص العائلة ووضع المرأة والعلاقات في المجتمع"([12]).

في معرض تحليله التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية، والبنية الطبقية للمجتمع الجزائري، أكد برنامج طرابلس على وجود أربع طبقات: الفلاحين الفقراء –بروليتاريا المدن– البرجوازية الصغيرة– والبرجوازية. غير أنه في تحديده لقوى الثورة، تبين بأن الفلاحين والعمال بوجه عام هم الذين كانوا القاعدة النشيطة للحركة والذين أعطوها طابعها الشعبي الأساسي "مضيفاً بأن" مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر هائلة. ولا يمكن انجازها بواسطة طبقة اجتماعية هي البرجوازية مهما كانت مستنيرة. ولكن مهما كان شأن القيمة المترتبة على فهم طبيعة الثورة الديمقراطية، إلا أن البرنامج لم يحدد مهماتها ولا أهدافها بدقة ماعدا الإشارة إلى ضرورة تحقيق "الإصلاح الزراعي" وهو في جانب كبير منه يتوافق مع طموحات الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني المتكون أساساً من الفلاحين الفقراء. والذي تهيمن عليه أيديولوجية فلاحيه بسيطة، نظراً للمستوى التعليمي والثقافي المتدني لدى غالبية أعضائه. وظلت الأيديولوجية المهيمنة على قيادة جبهة التحرير الوطني والذي أكد عليها برنامج طرابلس هي معاداة الاستعمار والإمبريالية، والتأكيد على سيادة الشعب ورفض الليبرالية الاقتصادية، وضرورة التخطيط دون ذكر الاشتراكية([13]).

ولعل في هذا الغموض وسطحية عموميات المفاهيم الأيديولوجية ما يؤكد لنا بأن جبهة التحرير الوطني لم تشقها صراعات أيديولوجية بشأن نمط الحزب المطلوب بنائه إذ جاء النص حول الحزب تسوية بين أنصار حزب جماهيري يستبعد من صفوفه "تعايش أيديولوجيات مختلفة"، وبين حزب طليعي يتم تنظيمه على أساس مبادئ المركزية الديمقراطية: انتخاب المسؤولين على مختلف المستويات أولويات الهيئات العليا على الهيئة الدنيا، خضوع الأقلية للأكثرية.

ومع ذلك، فإن برنامج طرابلس، لم يشكل نقلة نوعية لكي تتجاوز الثورة الجزائرية الخلافات الماضية، والصراعات التي تعمقت عند اقتراب الاستقلال بين القيادات السياسية

---

[12] CHIKH. Slimane ; op cit p359-363

[13] انظر وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر):: المصدر السابق،

للحكومة المؤقتة وجيش التحرير الوطني ورئاسة الأركان العامة التي تسيطر على الولايات الداخلية. فعملية الانتقال من الحركة الوطنية إلى الاستقلال، عملية صعبة ومعقدة بسبب ما يلازمها من ظاهرة الصراع على السلطة بين الفئات والأفراد الذين كافحوا من أجل حرية الجزائر تحت راية جبهة التحرير الوطني. فهناك السياسيون الليبراليون والراديكاليون المنحدرون من أصول مدينية ويتمتعون بثقافة عالية. وهناك المثقفون الذين يتشابهون مع السياسيين من حيث أصلهم الطبقي ويختلفون من حيث الجيل الذي ينتمي إليه كل منهما. وهنالك الثوريون المنحدرون من أصول ريفية ولا يتمتعون بثقافة عالية، ولكنهم يشكلون الأكثرية، واستطاعوا أن يسيطروا على القيادة السياسية خلال الحرب، بل أصبحوا من أبرز القادة الوطنيين المطالبين بحقهم الخاص في تولي مناصب عليا في السلطة في الدولة الجديدة. وهناك أخيراً العسكريون الذين يتشابهون مع الثوريين من حيث الخلفية والوسط الاجتماعي، والذين استطاعوا أن يفرزوا من صفوفهم قيادات فرعية توصلت إلى احتلال مراكز قيادية مثل بومدين.

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره يمكننا التأكيد على النقاط الآتية:

. إن تصور أحزاب الحركات الوطنية وجبهة التحرير الوطنية لمفهوم الدولة لم تكن واضحة الأسس والمعالم، وذلك بسبب الانشغالات الظرفية لكفاحاتها، وان كانت جبهة التحرير الوطني أثرت الأسس والمنطلقات التنظيمية لهذه الدولة.

. يبدوا لنا أن تصور مشروع الدولة جاء وفق رأى ماركسية وتبنى خيار الاشتراكية والحزب الواحد للدولة الجزائرية المستقلة، ويمكننا أن نسجل بخصوصه جملة من التناقضات، فهو ينطلق من مبادئ غير مسلمة ليبني تصورات غير سليمة، كما أفكاره الاقتصادية والاجتماعية تحمل كثير من التناقضات، وبسبب فرضه فرضا وعدم إجراء نقاش حوله سيكون عرضة للنقد وللتجاوز، حيث تبنى ميثاق الجزائر عام 1964 أسس جديدة للدولة والمجتمع ليس هذا مجال الحديث عنها.